



## مَجَلَّةُ أُرَيْدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

عدد خاص (2)، المجلد السادس، مارس 2024

**The Merciful grace in interpreting “Indeed, these two” is from the Almighty’s saying: “They said, ‘Indeed, these two are magicians.’” Surat Taha, verse: 62.**

Mhar Fatima

*PhD researcher - Faculty of Arts and Humanities - Ibn Tufail University*

منة الرحمن في توجيهه (إن هذان) من قوله تعالى: {قالوا إن هذان لساحران} سورة طه الآية: 62

فاطمة امهار

باحثة بسلك الدكتوراه - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن طفيل

[mharfatima@gmail.com](mailto:mharfatima@gmail.com)

[arid.my/0008-5840](http://arid.my/0008-5840)

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2024.s.71>

---

**ARTICLE INFO**

---

**Article history:**

Received 19/11/2023

Received in revised form 18/01/2024

Accepted 04/02/2024

Available online 01/03/2024

<https://doi.org/10.36772/arid.ajssh.2024.s.71>

---

**ABSTRACT**

This text consists of seven sections:

**Section 1:** Determining the Disputed Letter.

**Section 2:** Attribution of the Dispute.

**Section 3:** Enumeration of the Dispute.

**Section 4:** Directing the Dispute.

**Section 5:** Arranging the Dispute.

**Section 6:** Liberating the Dispute.

**Section 7:** Drawing the Disputed Letter.

The fourth section is considered the nucleus of this research, and its purpose is to direct the attention of readers to the disagreement regarding the verse from Surah Taha: "They said, 'Indeed, these are two magicians.'" The readers' variations in this verse are related to four aspects: the disagreement between strengthening and softening the letter "nun" in "Indeed," the difference in pronunciation of "these two," and the softening and strengthening of the letter "nun" in "these two".

The Hafs reading, as narrated by Asim, is considered the most accepted among Arab scholars and is a consensus among the various Quranic manuscripts. However, Abu Amr's reading differs from the commonly agreed-upon scriptural pronunciation, making it a challenging reading for grammarians. The research establishes the correctness of Abu Amr's reading and asserts that there is no objection to it. It also highlights the multiple interpretations and enriching meanings brought about by the emphasis on "Indeed" and the inclusion of the letter "alif" in "these two," providing more nuances than any non-controversial reading.

The research employs an analytical approach to analyse the ongoing disagreement surrounding this contentious reading from the perspective of grammarians. It's important to note that direction and protest are subsidiary to the establishment of the reading, not its essence. For instance, the reading "They said, 'Indeed, these are two magicians'" is firmly established in terms of the authenticity of its narration and its multiple transmissions. However, different opinions exist regarding the justification for each reading, and none is free from objections.

It is worth noting the thoroughness of this research in addressing this letter. I did not find any researcher who had specifically analysed and explained it, except for a research paper I came across, written by Rabia Zannoun Yunus Al-Malla, titled "(His statement, 'Indeed, these are two magicians') [Taha: 62] - Reading and Direction." Since it is just a research paper published in a journal and not a comprehensive

and meticulous academic study, I found that there is still ample room for further exploration of this letter, gathering its scattered aspects from language books, interpretations, directions, readings, and explanations of some poetic compositions .

## المخلص

اشتمل على سبعة مباحث:

**المبحث الأول:** تعيين حرف الخلاف.

**المبحث الثاني:** عزو الخلاف.

**المبحث الثالث:** حصر الخلاف.

**المبحث الرابع:** توجيه الخلاف.

**المبحث الخامس:** ترتيب الخلاف.

**المبحث السادس:** تحرير الخلاف.

**المبحث السابع:** رسم حرف الخلاف.

ويعد المبحث الرابع نواة هذا البحث ومقصوده إذ يعنى بتوجيه خلف القراء الدائر حول قوله تعالى في سورة (طه): ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَان﴾ والقراء فيها على أربعة، والخلاف بين تشديد وتخفيف نون (إِنَّ) وبين الألف والياء في (هَذَا) وبين تخفيف نونها وتشديده. عُدت قراءة حفص عن عاصم (إِنَّ هَذَا) الأسلم من جهة العربية وإجماع المصاحف، أما قراءة أبي عمرو فقد خالفت المجمع عليه في رسم المصاحف، وقراءة الجماعة خالفت الأشهر عربية، مما جعلها قراءة مشكلة عند النحاة، وقد بين البحث صحة قراءة أبي عمرو، وأنه لا اعتراض عليها، كما بين تعدد التوجيهات في الاحتجاج لقراءة (إِنَّ هَذَا) بالتشديد والألف مما أثرى معاني الآية، بإعطائها دلالات أكثر من أي قراءة غير مشكلة، وفي هذا جمال الإيجاز وغاية الاختصار.

اعتمد البحث المنهج التحليلي الذي يحلل الاختلاف الدائر حول هذه القراءة المشكلة في نظر النحاة، وجدير بنا أن نعلم أنّ التوجيه والاحتجاج فرع الثبوت، وليس أصلاً للثبوت، فقرارات: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَان﴾ نجد أنها ثابتة من جهة صحة الرواية بل وتواترها، لكن الأقوال في الاحتجاج لكل قراءة لم تسلم من اعتراض.

مع الإشارة إلى جدّة التناول لهذا البحث بخصوص هذا الحرف؛ إذ لم أقف على أحد من الباحثين أفردته بالتحليل والبيان، ونظّر فيما وجهه به أهل القراءة واللغة والتفسير، فيما عدا بحثاً وقفت عليه، بعد أن كتبت معظم بحثي هذا، نُشر في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية بقلم: م.م ربي ذنون يونس الملا ذنون بعنوان: (قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَان﴾ [طه: 62] قراءة وتوجيه) وبما أنه مجرد بحث في مجلة وليس دراسة جامعية متأنية رصينة، فقد وجدت أنّ القول ما يزال ذا سعة في هذا الحرف، لجمع شتات مباحثه المنتثرة في كتب اللغة والتفسير والتوجيه، وكتب القراءات وشروح بعض المنظومات.

**مقدمة:**

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: 1] كما علمنا في فاتحة كتابه المبين، الحمد لله، المنعم بألائه، الجواد بعبائه، الذي اتخذ الحمد لنفسه ذكراً،

ورضي به من عباده شكراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ أرسله بالهدى والنور، شهادة أدخرها ليوم ﴿ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: 88 – 89]

**وبعد:**

فإن أولى ما بُذلت فيه مصونات الأعمار، وأُعمِلت فيه الأذهان الثاقبة والأفكار، وأُبلِيَّ الجديان: الليل والنهار، كتاب الله العظيم، الذي هو جماغ العلوم الربانية ونظامها، وملاك الشريعة الحنفية وقوامها، وكمال خير الدنيا والآخرة وختامها!

وهذا الموضوع الموسوم بـ: **منّة الرحمن في توجيهه** ﴿ إِنْ هَذَا رَبُّكَ ﴾ يتعلّق بعلم من علوم الكتاب، وهو توجيه القراءات القرآنية والاحتجاج لها وإعرابها، وبيان وجهها، وتعليقها، أخصّ قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا نَسْأَجَرَانِ ﴾ في سورة [طه: 62]

**وأهمية هذا البحث:** توسيع المدارك بالبحث في أساليب القرآن والقراءات، ودلالاتها على الشمولية والسعة ضمن الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، وانعكست تجلياتها في قراءات القراء، ومسائل الأداء، دون أن تخرج عمّا هو مقرّر في لغات العرب من الوجوه والاستعمالات، التي حرص عدد من المفسرين على الوقوف عندها وبحثها، وشدّ أزرها من نقول ضافية من شواهد العربية، وأقوال الشعراء، ومذاهب النحاة واللغويين ممّا يعتبر منطلقاً للغوص في لغات العرب ودواوين أشعارها، وصلة وصل بين علوم القراءة والنحو والبلاغة ودلائل الإعجاز، وميداناً فسيحاً لتباري أقلام المفسرين والموجهين والدارسين لفقّه اللغة، والاحتجاج للغات القرآن ومعاني القراءات، كما تعكسها كتب الاحتجاج، ابتداءً من حجة أبي علي الفارسي، وحجة ابن خالويه، وانتهاءً إلى كشف مكّي بن أبي طالب، وشرح هداية المهدي، وموضح ابن أبي مريم، وسواهم من أعلام هذا الشأن ممن أغنوا مباحث القرآن الكريم بالأسفار والمباحث التي دأبوا بها أساليب البيان في القرآن، وغرائب قراءاته، ووجوه أدائه، واستدلوا لذلك بما جمعه من شواهد وأشعار الشعراء، وأمثال العرب، وأقوال الموجهين والعلماء.

وبحثي هذا إنّما هو في هذا المجال قطرة من قطر، نُغَبَةٌ من بحر، وإنّما المراد الإسهام بقدر ما يتأتّى للطالب الباحث ليلج الميدان، ويُعَبِّرَ عن إدراكه لفائدة مثل هذه المباحث في إثراء الدرس القرآني، وتكامل المعرفة؛ إذ ما لا يدرك كله لا يترك جُلّه، وكفى من القلادة ما أحاط بالعنق.

<sup>1</sup> مقتطف من إجازة الشريف المنجرة في مقدمة إجازته لإبراهيم الخلوفي (ص231).

**مشكلة البحث:** عُدت قراءة حفص عن عاصم (إنَّ هذان) الأُسْلَمَ من جهة العربية وإجماع المصاحف، أمّا قراءة أبي عمرو فقد خالفت المجمع عليه في رسم المصاحف، وقراءة الجماعة خالفت الأشهر عربية، ممّا جعلها قراءة مشكلة عند النّحاة، وسيكشف البحث عن صحة قراءة أبي عمرو، وأنه لا اعتراض عليها، كما بين تعدد التّوجيهات في الاحتجاج لقراءة (إنَّ هذان) بالتّشديد والألف مما حسم إشكال مخالفتها للمرسوم تارة، وللأوجه عربية تارة أخرى.

**الدراسات السابقة:** وقبل الدخول في تفاصيل محتويات هذا المبحث أرى من المستحسن أن أشير إلى جدّة التّنالول لهذا البحث بخصوص هذا الحرف؛ إذ لم أقف على أحد من الباحثين أفردته بالتحليل والبيان، ونظّر فيما وجهه به أهل القراءة واللّغة والتّفسير، فيما عدا بحثاً وقفت عليه، بعد أن كتبت معظم بحثي هذا، نُشر في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية بقلم: م.م ربي ذنون يونس الملا ذنون بعنوان: (قوله تعالى (إنَّ هذان لساجران) [طه: 63] قراءة وتوجيه) وبما أنه مجرد بحث في مجلة وليس دراسة جامعية متأنّية رصينة، فقد وجدت أنّ القول ما يزال ذا سعة في هذا الحرف، لجمع شتات مباحثه المنتثرة في كتب اللّغة والتّفسير والتّوجيه، وكتب القراءات وشروح بعض المنظومات.

**منهج البحث:** كان تناولي للبحث في هذا الحرف انطلاقاً من قراءة نافع المدني برواية ورش وما وافقها، عدلت عنها إلى رواية حفص عن عاصم قبل إخراجها في هذه المجلة لأمر تقنيّة، ثم أتناول ما يتعلّق بالخلاف، وذلك ما سنرى صورته بعون الله من خلال المباحث التالية بعد المقدّمة:

المبحث الأول: تعيين حرف الخلاف.

المبحث الثاني: عزو حرف الخلاف.

المبحث الثالث: حصر حرف الخلاف.

المبحث الرابع: توجيه حرف الخلاف.

المبحث الخامس: ترتيب حرف الخلاف.

المبحث السادس: تحرير حرف الخلاف.

المبحث السابع: رسم حرف الخلاف.

وفي ختام هذه المقدمة فإنّي أحمد الله وأشكره على توفيقه وعونه الجميل، وأسأله أن يجعل هذا العمل حسناً ولوجهه الكريم خالصاً، وأن ينفع به نفعاً عاماً، كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل لكل من كانت له أيادي بيضاء في هذا العمل، أخصّ بالذّكر فضيلة الشّيخين الأُمّجدين الأجلين سيدي مصطفى البحاوي الذي كان يفتح علينا فتحاً نورانياً في مواضيع جادة ونافعة، وهذا الموضوع مما التقطته من درره الحسان، كما يحثنا على الجدّ في طلب العلم والعمل، ويوجهنا للفهم الصّحيح السّديد، وأيضاً فضيلة الشّيخ الدكتور سيدي عبد الهادي

حميتو الذي عهدته منذ أول بحث لي في معهدنا السند والمعين والموجه والمسدد والمقوم وكالوالد الشقيق، وما زال كذلك، وإنني لو تحدثت يوماً كاملاً لن أستطيع وصف هذين العلمين اللذين أشرفُ بنسبتي لهما في العلم أيما شرف، حفظ الله الشيخين الأجلين بما حفظ به الذكر الحكيم، وأجزل لهما الأجر والثواب العميم، وبارك فيهما وعليهما، ونفعنا الله بصالح دعواتهما آمين.

كما لا يفتوني أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد مدير معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية الدكتور خالد السّاقى على ما يقدمه من رعاية للباحثين وطلبة العلم بهذا المعهد.

وبعد، فإن هذا جهْدُ المقلِّ، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن قصوري تفريطي، وحسبي أني بذلت جهدي ووسعي.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يتقبلها بقبول حسن، وأن يجنبنا الرّياء والسّعة وشرور أنفسنا، آمين. وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.

#### المبحث الأول: تعيين حرف الخلاف:

في مواضع من القرآن الكريم ظواهر لافتة للنظر، أثارت الكثير من الأقوال، وأسالت العديد من الأقلام في تزيجها على لسان عربي، والاستدلال لها من قواعد العربية كقراءة ابن عامر في سورة الأنعام [138]: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ﴾ (زَيْن) بضم الزاي وكسر الياء على بناء المجهول، وقراءة حمزة في سورة النساء [2]: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجرّ في (وَالْأَرْحَامَ) وكسر ياء ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم 24] لحمزة أيضاً، وإشباع همزة: ﴿أَفِيدَةً﴾ [إبراهيم 39] لهشام، وكسر نون: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر 54] لنافع وغير ذلك، كالمثال لذي سن جعله مداراً لهذا البحث وهو: ﴿إِنْ هَذَا﴾ من قوله تعالى في سورة (طه): ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتَّخَفُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾ [الآيات: 61-62-63].

#### المبحث الثاني: عزو الخلاف:

قال الحافظ أبو عمرو الداني (رحمه الله) في كتابه التيسير: «ابن كثير وحفص (قالوا إن) بإسكان النون والباقون بتشديدها، أبو عمرو (هذين) بالياء والباقون بالألف، وابن كثير يشدد النون والباقون يخففونها» (الداني، 2005م، ص151) ونظم ذلك الإمام الشاطبي رحمه الله في قوله:

876 ﴿فَيْسُحَّتْكُمْ﴾ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ \* وَتَخْفِيْفٌ ﴿قَالَوا إِنَّ﴾ عَالِمُهُ دَلَا

877 ﴿وَهَذَيْنِ﴾ فِي ﴿هَذَا﴾ حَجٌّ وَثِقْلُهُ \* دَنَا ﴿فَاجْمَعُوا﴾ صِلَ وَأَفْتَحَ الْمِيمَ حَوْلًا (الشاطبي، 2005م، ص69)

وشرحه السخاوي في فتح الوصيد وشعلته في كنز المعاني وأبو شامة في إبراز المعاني والجعبري في شرحه على الشاطبية في فرش الحروف من سورة (طه) وغيرهما من شراح القصيد، والمعنى أنّ حفصاً يقرأ بتخفيف نون «إن» وبالألف في «هذان» مع تخفيف

نونه. وأن ابن كثير يقرأ بتخفيف نون «إِنَّ» وبالألف في «هَذَان» مع تشديد نونه. وأن أبا عمرو يقرأ بتشديد نون «إِنَّ» وبالياء في «هَذَان» مع تخفيف نونه. وأن الباقرين يقرؤون بتشديد نون «إِنَّ» وبالألف في «هَذَان» مع تخفيف نونه. (القاضي، 1992م، ص320) وقال أبو الخير محمد بن الجزري -رحمه الله- في الدرّة المضيّة:

158 - فَيَسَحَّتْ ضَمُّ اِكْسِرٍ. وَبِالْفَتْحِ أَجْمَعُوا \* وَهَذَانِ حُرٌّ. أَنْتَ يُحَيَّلُ: يُجْتَلَى» (الجزري، 2017م، ص306)

قال شارحه: أخبر أنّ المشار إليه بالحاء من (حز) وهو يعقوب، قرأ ﴿ هَذَانِ ﴾ من ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ بالألف بعد الذال، كلفظ النّاطم، وهو على أصله في تشديد ﴿ إِنَّ ﴾ فخالف أصله ووافق باقي الأئمة غيره، ومن هذا الغير: أبو جعفر وخلف (الجزري، 2017م) المبحث الثالث: حصر الخلاف:

القراءة بين تشديد وتخفيف في نون (إِنَّ) وبين ألف وياء في (هَذَان) وبين تخفيف وتشديد في نونه، وبعبارة أخرى: أجمع القراء على تشديد نون (إِنَّ) إلا (ابن كثير) و(حفصاً عن عاصم) فإنهما خففا، وأجمعوا على لفظ الألف في قوله: (هَذَان) إلا (أبا عمرو) فإنه قرأها بالياء، وأجمعوا على تخفيف النون في التنثية إلا (ابن كثير) فإنه شدها. (الخالويه، 2007م، ص145) كما يمكن حصره بقولنا: قرأ حفص وابن كثير «قَالُوا إِنَّ هَذَا» بتخفيف نون «إِنَّ» وسكونها، وقرأ غيرهما بتشديدها مفتوحة. وقرأ أبو عمرو «هَذَيْن» بالياء الساكنة مكان الألف في قراءة غيره. وقرأ ابن كثير بتشديد نون «هَذَا» وقرأ غيره بتخفيفها، فحصل أنّ القراء فيها على أربع قراءات نرسمها كما يلي:

القراءة الأولى: قوله: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا ﴾ [طه: 62] لحفص عن عاصم.

القراءة الثانية: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا ﴾ [طه: 62] لابن كثير.

القراءة الثالثة: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ [طه: 62] لأبي عمرو البصري.

القراءة الرابعة: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا ﴾ [طه: 62] للباقرين وهم نافع وابن عامر وشعبة عن عاصم وحمزة والكسائي، وأبو جعفر ويعقوب وخلف في اختياره.

المبحث الرابع: توجيه الخلف:

يعتبر توجيه القراءات وتعليلها وإعرابها من الحجج الدالة على صحة القراءة، وفيما يلي بيان سند هذه القراءات من اللغة، وما قد يترتب عن ذلك من اختلاف المعنى والتوفيق بين القراءات والترجيح بينها، وإحاطة النص القرآني بسياج علمي لغوي إلى جانب سياج الرواية والسند، وفيما يلي توجيه القراءة الأولى، قراءة حفص عن عاصم، وهي قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا ﴾ [طه: 63] لحفص عن عاصم. بتخفيف التّونين والألف.



(إِنْ): مخففة من الثقيلة ألغيت من العمل<sup>2</sup> (ابن يعيش، 2001م، ص357)، واللّام في ﴿لَسَاحِرَانِ﴾ فارقة بينها وبين النّافية عند البصريين<sup>3</sup>. (ابن يعيش، 2001م)

قال أبو شامة: «﴿إِنْ﴾ إذا خفتت جاز أن لا تعمل النّصب في الاسم نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس 31] ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق 4] ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، واللّام في الخبر هي الفارقة بين المخففة والثّقيلة وبين النّافية، هذه عبارة البصريين في كل ما جاء من هذا القبيل نحو: ﴿وَإِنْ نَطَّنْتَ لَمِنَ الْكَادِبِينَ﴾ [الشعراء 186] ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف 3]» (أبي شامة، 2012م، ج3 ص120)

وذكر البنّا الدميّاطي في الإتحاف أنّ «﴿إِنْ﴾ مخففة من الثّقيلة أهملت، و﴿هَذَا﴾ مبتدأ و﴿لَسَاحِرَانِ﴾ الخبر، واللّام للفرق بين النّافية، والمخففة على رأي البصريين» (البنّا الدميّاطي، 2009م، ج2 ص170)

وإذا خفتت (إِنْ) لم يكن النصبُ بها كثيراً ودليله قول أبي علي في الحجة: «وجه قول من قال: (إِنْ ذَان) و(إِنْ هَذَا) مخففة (إِنْ): أنّ (إِنْ) إذا خفتت لم يكن النصبُ بها كثيراً، وكان الأوجه أن يُرْفَع الاسمُ بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان 42] ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات 167] و﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام 157] وإن كان الأوجه الرفع بعدها، رَفَعَ (هَذَا) بعدها، وأدى مع ذلك خطأ المصحف» (الفارسي، بدون تاريخ، ج5 ص231)

وقال أيضا: «﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ بتخفيف (إِنْ) لأنّ الكتاب (هَذَا) فيحملها على لغة من يخفف (إِنْ) فيرفع بها» (الفارسي، بدون تاريخ)

وقال ابن مالك:

وَحُفِّفَتْ «إِنْ» فَقَلَّ الْعَمَلُ \* وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهَمَّلُ (ابن مالك، 2021م، ص157)

والمعنى إذا خفتت (إِنْ) ألا تعمل، وهو الأكثر، فتقول: (إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ) ويقال إعمالها فتقول (إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ) وحكى الإعمال سيبويه والأخفش، فلا تلزمها حينئذ اللام، قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «إذا خفتت (إِنْ) فالأكثر في لسان العرب إعمالها؛ فتقول: (إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ) وإذا أهملت لزمها اللّام الفارقة بينها وبين (إِنْ) النّافية، ويقالُ إعمالها فتقول: (إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ) وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى، فلا تلزم حينئذ اللّام» (العقيلي، 2013م، ص346)

وخرّج على عدم لزوم اللّام أنّها زيدت في خبر المبتدأ شذوذا كقوله:

<sup>2</sup> لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل. «شرح المفصل لابن يعيش» (ج2 ص357). وقيل: أضمر الشأن أو الأمر بعدها في الأغلب، ولهذا يكون ما بعدها رفعا، ولما تعمل إن المخففة إلا في الشعر. «الموضح في وجوه القراءات وعللها» لابن أبي مريم: (ص836).

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل. ج2، ص357، إبراز المعاني من حرز الأمان، المهدي، شرح الهداية. ج2، ص417، ابن جني، سر صناعة الإعراب. ج2، ص54

أُمُّ الْخَالِيسِ لِعَجُوزِ شَهْرِيَّةٍ \* تَرْضَى مِنَ الشَّائَةِ بَعْظَمِ الرَّقَبَةِ<sup>4</sup>

والوجه أن يقال: لأم الحليس عجوز شهريّة، كما تقول: لزيد قائم، ولا تقول: زيد لقائم. (بن جني، 2012، ج2 ص56) وقوله:

خَالِي لِأَنْتِ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ \* يَنْلِ السَّمَاءَ وَيَغْرُمُ الْأَخْوََالَ<sup>5</sup>

فهذا يحتمل أمرين<sup>6</sup> (ابن جني، ج2، ص56)

أحدهما: أن يكون أراد: خالي لأنتي، فأخر اللام إلى الخبر ضرورة.

والآخر: أن يكون أراد لأنتي خالي، فقّم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام ضرورة.

وذكر هذا التخريج المهدوي بقوله: «ومن قرأ ﴿إِنْ هَذَا﴾ بتخفيف ﴿إِنْ﴾ فمذهب سيبويه أنّها (إِنْ) المخففة من التّقيّة وما بعدها مرفوع بالابتداء، رجع ما بعدها على أصله حين انتقض بناؤها؛ ودخول اللام في خبر المبتدأ (المهدوي، 2021م، ج3 ص1966) «وَمَثَلٌ لِدُخُولِ اللّامِ بِ: (أُمُّ الحليس لعجوز شهريّة) و(خالي ومن جرير خاله).

قال أبو جعفر: «(إِنْ هَذَا) لهما ساحران) ثم حذف المبتدأ كما قال (أم الحليس لعجوز شهريّة) ويجوز على مذهب الزجاج أن يكون

التقدير: (إِنْ هَذَا) لهما ساحران) كما ذكر أبو جعفر وأنكره أبو علي في الحجة وأبو الفتح في سر الصناعة» إذ يقبح أن يذكر التأكيد

ويُحذف تفسير المؤكّد، وسيأتي ذكر إنكارهما في الصفحة (38) من هذا البحث. (النحاس، 1985م، صفحة ج3 ص46).

وعند الكوفيّين: ﴿إِنْ﴾ ههنا بمعنى النّفي، واللّام بمعنى (إلّا) والتّقدير: (مَا هَذَا) إِلَّا سَاحِرَانِ) وهو حسن على أصلهم (زنجة، 1997م،

صفحة 456)<sup>7</sup>، قال أبو شامة: «والكوفيون يقولون: ﴿(إِنْ﴾ نافية واللّام بمعنى (إلّا) أي: (مَا هَذَا) إِلَّا سَاحِرَانِ) وكذلك البواقي» (شامة،

2012م، صفحة ج3 ص120)<sup>8</sup>.

<sup>4</sup> الصاغانى، العباب. الخزانة، ج 10، ص326؛ العيني، العباب. الخزانة، ج 10، ص327.؛ الزجاج، معاني القرآن. ج3، ص363.؛ أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن. ج3، ص43.؛ ابن يعيش، شرح المفصل. ج2، ص356؛ المهدوي، شرح الهداية. ج2، ص417.؛ ابن ملك، شرح الشافية الكافية. ج2، ص493.؛ ابن جني، سر الصناعة. ج2، ص56.

<sup>5</sup> المهدوي، التحصيل لفوائد التنزيل. ج3، ص1967.؛ الزجاج، معاني القرآن. ج3، ص363. برواية: (ينل العلاء ويكرم الإخوان).؛ البغدادي، خزنة الأدب. ج10، ص323؛ ابن جني، سر الصناعة. ج2، ص56.

<sup>6</sup> البغدادي، خزنة الأدب. ج10، ص323؛ الموضح في وجوه القراءات. (ص: 837-838).

<sup>7</sup> «شرح المفصل» لابن يعيش: (ج2 ص357). «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل»: (ج3 ص1967).

<sup>8</sup> «شرح الهداية» للمهدوي (ج2 ص417). «سر صناعة الإعراب» لابن جني: (ج2 ص54). ومما يتداول عند النّحاة قولهم:

وَهَلْ وَمَا وَإِنْ لِنْفِي عُدَّهَا \* إِذَا أَتَاكَ حَرْفٌ إِلَّا بَعْدَهَا

فإلام هنا بمنزلة (إلّا).

واستحسن النحويون قراءة (إن) بالتخفيف، وممن استحسنها الزجاج بقوله: «وأستحسن (إن هذان) بتخفيف (إن) وفيه إمامان: عاصم والخليل، وموافقة أبي في المعنى، وإن خالفه اللفظ، يروى عنه أنه قال: (ما هذان إلا ساحران) وفي رواية: (إن ذان إلا ساحران)» (الزجاج، 1998م، الصفحات ج3 ص361-364)<sup>9</sup>، وموافقة قراءة عبد الله<sup>10</sup>: (وأسروا النجوى إن هذان ساحران) (الفراء، بدون سنة طبع، صفحة ج2 ص183)، وعند أبي جعفر النحاس: «وروي عن عبد الله ابن مسعود (إن هذان إلا ساحران) بغير لام» (النحاس، 1985م، صفحة ج3 ص43).

هذه ثلاث قراءات تحمل على تفسير قراءة: (إن هذان لساحران) وقرأ الزهري<sup>11</sup> وإسماعيل بن قسطنطين<sup>12</sup> والخليل بن أحمد وعاصم في إحدى الروايتين: (إن هذان لساحران) (النحاس، 1985م، صفحة ج3 ص43).

قال أبو شامة: «وهذه قراءة واضحة جيدة غير مُوجَّبة إلى تكلف في تأويل رفع (هذين) بعدها فعالم هذه القراءة (دلا) أي أخرج دلوه ملأى فاستراح خاطره لحصول غرضه وتمام أمره. قال الزجاج: روى الخليل ﴿إن هذان لساحران﴾ بالتخفيف. قال: والإجماع لم يكن أحد بالأنحو أعلم من الخليل» (أبو شامة، 2012م، الصفحات ج3 ص119-120).

قال السخاوي: «وهي قراءة الخليل فعالم هذه القراءة (دلا) أي أخرج دلوه ملأى؛ لأنه لا تعقب عليه» (السخاوي، 2012م، صفحة ج3 ص119).

**توجيه القراءة الثانية:** قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ ﴿ طه: 63 ﴾ لابن كثير. بتخفيف نون (إن) والألف، وتشديد نون ﴿ هَذَانِ ﴾. وما سبق في توجيه قراءة حفص كذلك ينطبق على قراءة ابن كثير، إلا أن ابن كثير شدد نون ﴿ هَذَانِ ﴾ للدلالة على بعد المشار إليه. وهذا قد تقدم في النساء وإنما أعاد ذكره تجديدا للعهد به وتذكيرا بما لعله نسي.

قال الشاطبي رحمه الله في فرش سورة النساء:

وَهَذَانِ هَاتَيْنِ اللَّذَانِ الَّذِينَ قُلْ \* يُشَدُّ دَدَّ لِمَا فِي فِذَانِكَ دُمَّ حَالَا

(الشاطبي، 2005م، صفحة 47)

التشديد والتخفيف لغتان، والوجه في التشديد هو أنه جعل التشديد عوضا من ألف (هذا) التي حذفت لالتقاءها مع ألف التننية، فلما حذفت عوض منها نون فأدغمت، قال السخاوي: «ووجه التشديد التعويض مما حذف من هذه الأسماء في التننية، فالمحذوف من (هذان)

<sup>9</sup> «معاني القرآن» للفراء: (ج2 ص183).

<sup>10</sup> (عبد الله) وحيثما ذكر مجردا فالمراد به ابن مسعود، لتقدمه في السن والصحة على العبادلة الأربعة. ترجمته في غاية النهاية: (ج1 ص409-410) رقم 1914. ومعرفة القراء الكبار: (ص14) رقم4.

<sup>11</sup> محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الزهري المدني، شيخ نافع (ت.124هـ). في غاية النهاية: (ج2 ص230) ترجمة: 3470.

<sup>12</sup> إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومي مولا هم المكي المعروف بقسط المكي توفي سنة (170). ترجمته في غاية النهاية: (ج1 ص150) رقم: 771. «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» (ص85).

<sup>13</sup> كلمة (دلا) تحمل رمز القارئ في أول حرفها، كما أنها تضمنت توجيهها لهذه القراءة.

و(هاتين) ألف حذف لتقاء الساكنين...<sup>14</sup> وكان ينبغي ألا تحذف لأن التثنية لم يحذف فيها شيء لالتقاء الساكنين إلا (هَذَا) فلما حذف على خلاف الأصل أشبه ما حذف أصلاً لالتقاء الساكنين؛ إذ المحذوف لالتقاء الساكنين في تقدير الثابت» (السخاوي، 2012م، صفحة ج2 ص270)<sup>15</sup>.

وقرأ الباقون بالتخفيف على قياس نونات التثنية مطلقاً.

قال مكّي: «الذي خفف (إن) اجتمع له في قراءته موافقة الخط وصحة الإعراب في (هَذَا)» (مكي، 2007م، صفحة ج2 ص204). وقال البنا الدميّطي: «وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى، ولفظاً وخطاً» (البنا الدميّطي، 2009م، صفحة ج2 ص170).

توجيه القراءة الثالثة: قوله تعالى: ﴿إِنْ هَدَيْنَ لَسَاجِرَانَ﴾ [طه: 63] بتشديد نون (هذان) وبالياء في ﴿هَدَيْنَ﴾ لأبي عمرو البصري وحده.

قرأ أبو عمرو ﴿إِنْ هَدَيْنَ﴾ بنصب ﴿هَدَيْنَ﴾ لأنه اسم ﴿إِنْ﴾ فهذه قراءة جليّة أيضاً؛ والإمام الشاطبي في حرز الأمانى ووجه النهاني وجّه قراءة أبي عمرو توجيهاً خفياً بقوله (حَجَّ) أي غلب في حجته لذلك، لأنه قرأ على الوجه الظاهر الجلي المعروف. وقراءة أبي عمرو جارية على سنن العربية المعهودة، وهو أنّ الياء علامة التثنية في النصب والجر، والألف من هذا ساقطة، لسكونها وسكون الياء (المهدوي، 1415هـ، صفحة ج2 ص417)<sup>16</sup>.

والوجه فيها بين وهو أنّ (إن) هي المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر و ﴿هَدَيْنَ﴾ اسمها، و﴿لَسَاجِرَانَ﴾ خبرها، واللّام هي لام التأكيد، التي تدخل على خبر (إن) وهي التي تسمى لام الابتداء (ابن أبي مريم، صفحة 836).

لكن قراءة ﴿هَدَيْنَ﴾ بالياء استشكلت من حيث مخالفة المجمع عليه في خط المصحف، وذلك أنّ ﴿هَدَيْنَ﴾ رُسِمَ بغير ألف ولا ياء، قال أبو عبيد: «ورأيتها أنا في الذي يقال: إنه الإمام مصحف عثمان بن عفان بهذا الخط ﴿هَدَانِ﴾ ليس فيها ألف؛ وهكذا رأيت رفع الاثنين في جميع ذلك المصحف بإسقاط الألف، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوا بالياء ولا يسقطونها» (أبو داود، 1421هـ، صفحة ج2 ص846). وذهب النحاة ممن صنّف في معاني القرآن إلى أنّهم لا يقبلون مخالفة المرسوم، ومن ذلك قول الزجاج: «وأمّا قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجزها لأنها خلاف المصحف، وكلما وجدت إلى موافقة المصحف سبيلاً لم أجز مخالفته؛ لأنّ اتّباعه سنة وما عليه أكثر القراء» (الزجاج، 1988م، صفحة ج3 ص364) وقول الفراء: «ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب» (الفراء، بدون سنة طبع، صفحة ج2 ص183).

<sup>14</sup> (بتصرف).

<sup>15</sup> «الموضح في وجوه القراءات وعللها» لابن أبي مريم: (ص 836).

<sup>16</sup> «شرح الهداية للمهدوي»: (ج2 ص417).

وعَلَّ أبو شامة قراءتها بالألف بقوله: « فلها قرأت بالألف آتباعاً للرَّسم، واختارها أبو عبيد، وقال: لا يجوز لأحد مفارقة الكتاب وما أجمعت عليه الأمة » (أبو شامة، 2012م، الصفحات ج3 ص121-122).

وأما قراءة أبي عمرو فهي على الوجه الظاهر الجلي المعروف، ورُوِّيت عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما، وغيرهما من الصحابة والتابعين، منهم: الحسن وسعيد بن جبيرة وإبراهيم النخعي وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري، وكذلك قرأ عمرو بن عبيد، ووافقه اليزيدي والمطوعي (الزجاج، 1998م، صفحة ج3 ص361)<sup>17</sup>.

وقال أبو عمرو: «وإي لأستحي من الله أن أقرأ ﴿ هَذَانِ ﴾. وقال أيضاً: ما وجدت في القرآن لحنا غير ﴿ إِنَّ هَذَا ﴾ [طه: 63] و﴿ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [ المنافقون 10 ] فرأى ذلك أنه من قبل الكاتب» (السخاوي، 2012م، صفحة ج3 ص120).

ومن حجه أن المصاحف لما كتبت عرضت على عثمان رضي الله عنه، فوجد فيها لحنا في أحرف، فقال: «لا تغيروها فإنَّ العرب ستغيرها» أو قال: «ستعربها بألسنتها»<sup>18</sup>.

ف رأى ذلك من قبل الكاتب، وهذا الذي قاله إنما يقوله على الظن؛ لأنَّ الحديث فيه ما فيه من جهة السند، وكم من ظن غير مصيب، قاله السخاوي.

وهذا الأثر المروي عن سيدنا عثمان رضي الله عنه لا يجوز ذكره إلا لبيان، وهو ما عبر عنه السخاوي بقوله: « والرَّواية في ذلك غير ثابتة، ولا يليق ذلك بعثمان رضي الله عنه وقد كتب إماماً متبعا للعرب وغيرها » (السخاوي، 2012م، صفحة ج3 ص120).

وهو ما قرره الباقلاني في كتاب الانتصار بأن هذا الخبر ليس صحيحا، لأنه مناقض للغرض من جمع الناس على ما في المصحف، قال: «وليس يجوز أن يقطع على تخطئة الصحابة وتفسيرهم ونسبتهم إلى العصيان بقول يحكى عن بعضهم، ويُدعى انتشاره في باقيهم، يوجب ذمَّ قائله وسامعه مع إقراره له بخبرٍ وروايةٍ لم تقم بها الحجَّة ولا هي مما علم صحتها بضرورةٍ أو دليل، بل يجب أن لا يُنسب إلى أدنى المؤمنين منزلةً شيءٍ من ذلك، ولا يُقطع به عليه، إلا بخبرٍ تقوم به الحجَّة، ويُلزِمُ القلوب العلم بثبوتها» (الباقلاني، 2001، صفحة ج2 ص534).

<sup>17</sup> الحجة للفارسي: (5 ص230).. «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل للمهدوي»: (3 ص6319). «إعراب القرآن» لأبي جعفر النحاس: (ج3 ص43). «فتح الوصيد»: (ج3 ص120). «إتحاف فضلاء البشر» للنا الدمياطي: (ج2 ص170).

<sup>18</sup> وتام الخبر في المقنع لأبي عمرو الداني: «لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف» وأسند بقوله: (حدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ، قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي، قال: حدثنا القاسم بن سلام؛ قال: حدثنا حجاج عن هارون، قال: أخبرني الزبير بن الخزيم عن عكرمة، قال لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان رضي الله عنه، فوجد فيها حروفا من اللحن، فقال: «لا تغيروها») وساق الخبر بتمامه: المقنع: (ج2 ص348). أخرجه أبو عبيد بالإسناد المذكور إليه في فضائل القرآن: (ص339) ومن طريق أبي عبيد أسنده السيوطي في الإتيان: (ج2 ص269-270). وأسند الداني في المقنع: (ج2 ص348-349) بلفظ آخر من طريق يحيى بن يعمر، قال: (حدثنا عبد الرحمن بن عثمان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عمرو بن مرزوق، قال: حدثنا عمران القطان، عن قتادة، عن نصير بن عاصم، عن عبد الله بن أبي فطيمة، عن يحيى بن يعمر، قال: قال عثمان بن عفان رضي الله عنه: (في القرآن لحن تقيمه العرب بألسنتها).

وفي إسناد الأثر المروي عن سيدنا عثمان: عكرمة مولى بن عباس ويحيى بن يعمر، وجزم الداني بعدم سماعهما من عثمان، وعدم رؤيته، قال في المقنع: «قلت: هذا الخبر عندنا لا تقوم بمثله حجة، ولا يصح به دليل من جهتين: إحداهما: أنه مع تخليط في إسناده، واضطراب في ألفاظه: مرسل؛ لأن ابن يعمر، وعكرمة: لم يسمعا من عثمان شيئا، ولا رأياه» (الدني، 2016م، صفحة ج 2 ص 344).

وقال: «وأبضا فإن ظاهر ألفاظه تنفي وروده عن عثمان رضي الله عنه؛ لما فيه من الطعن عليه، مع محله من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار، نظرا لهم؛ ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه -مع ذلك- لحنا وخطئا، يتولى تغييره من يأتي بعده ممن لا شك أنه لا يدرك مده، ولا يبلغ غايته، ولا غاية من شاهده، هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا أن يعتقده» (الدني، 2016م، صفحة ج 2 ص 344).

ويحيى وإن أثبت ابن حجر روايته عن عثمان في التهذيب (ابن حجر العسقلاني، 1326هـ، صفحة ج 11 ص 305)، إلا أنه كان يرسل كما في التقريب (ابن حجر العسقلاني، 1326هـ، صفحة 598)، وفي الإسناد عبد الله بن فطيمة، قال البخاري في التاريخ الكبير عن إسناده منقطع (البخاري، بدون، صفحة ج 5 ص 170).

كما قرر المهدي في شرح الهداية أنه لا وجه لقول من قال: إن ذلك داخل فيما يروى عن عثمان<sup>19</sup> رضي الله عنه من قوله: وفي القرآن لحن تقيمه العرب بألسنتها، لأن هذا الخبر لا يصح، ولم يوجد في القرآن حرف إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت 41] والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان<sup>20</sup>.

وذكر الداني توجيهها للأثر لو صح قال: «فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صح عن عثمان رضي الله عنه؟ قلت: وجهه أن يكون عثمان رضي الله عنه، أراد باللحن المذكور فيه: التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تلي على حال رسمه؛ لانقلب بذلك معنى التلاوة، وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله: ﴿لَا أُدْبِحُهُ﴾ [النمل 21] ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ [التوبة 47] ﴿وَمِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام 35] و﴿سَآوِرِكُمْ﴾ [الأعراف 145] [الأنبياء 37] و﴿الرَّبَا﴾ وشبهه مما زيدت الألف والياء والواو في رسمه: لو تلاه تال لا معرفة له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخط؛ لصير الإيجاب نفيا، ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه، مع كون رسم ذلك كذلك جائزا مستعملا.

فأعلم عثمان رضي الله عنه إذ وقف على ذلك، وَعَزَبَتْ معرفته عنه ممن يأتي بعده، سيأخذ ذلك عن العرب، إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم، فيعزفونه بحقيقة تلاوته، ويدلونه على صواب رسمه، فهذا وجهه عندي والله أعلم» (الدني، 2016م، ج 2 ص 345-346).

<sup>19</sup> في شرح الهداية مكتبة الرشد (عائشة رضي الله عنها من قولها) وعلق عليه المحقق: (كذا في النسخ الأربعة وصوب في حاشية الأصل بـ "عثمان" لأن اللفظ المذكور منسوب لعثمان لا لعائشة).  
وأثبت: (عثمان) كما عند أبي عبيد في فضائل القرآن: (ص 339) والمقنع لأبي عمرو الداني: (ج 2 ص 348) والإتقان للسيوطي: (ج 2 ص 269-270).  
<sup>20</sup> (ص 419).

وهو الذي عليه الأئمة في أن القرآن الكريم يؤخذ من أفواه العلماء تلقياً ومشافهة قراءة وسماعاً، ولا يقبل أخذه من الصحف والمصاحف، وهو ما أشار إليه الداني بقوله:

وَالْعِلْمَ لَا تَأْخُذُهُ عَن صُحُفِي \* وَلَا حُرُوفَ الدِّكْرِ عَن كُتُبِي

(الداني، 1999م، صفحة 170)

وذكر ابن خالويه في الحجة توجيهها آخر قال: فإن قيل: «فعثمان كان أولى بتغيير اللحن: فقل ليس اللحن ها هنا إخطاء الصواب، وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم» (ابن خالويه، 2007م، صفحة 146).

ومن الحجج أيضاً أن عروة سأل أمنا عائشة رضي الله عنها عن ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا ﴾ فقالت: هذا من عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب، وهو ما روي في سنن سعيد بن منصور قال: «حدثنا سعيد قال حدثنا أبو معاوية قال لنا هشام بن عروة عن أبيه قال: سألت عن لحن القرآن ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ ﴾ [ المائدة 71 ] ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [ النساء 161 ] ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا ﴾ [ طه: 63 ] فقالت يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب » (سعيد بن منصور، 1997م، صفحة ج4 ص1507 رقم: 769).

وهذا الأثر المروي عن سيدتنا عائشة ضعيف، فيه أبو معاوية الضرير واسمه محمد بن خزام وأحاديثه عن غير الأعمش فيها اضطراب (ابن حجر العسقلاني، 1326هـ، صفحة 674) (ابن حجر العسقلاني، 1326هـ، صفحة ج9 ص138). وأحاديثه بهذا السند المذكور (أخبرني هشام بن عروة قال أخبرني أبي) مرسل كما في التاريخ الكبير (البخاري، بدون، صفحة ج1 ص74).

وقد وجه الإمام الداني الأثر المروي عن السيدة عائشة في المقنع وكان كلامه مقنعا وسأنتقله بتمامه لفائدته الجليلة، قال رحمه الله: «فإن قيل فما تأويل الخبر الذي رويموه أيضاً عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه سأل عائشة رحمها الله عن لحن القرآن، عن قوله عز وجل: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا ﴾ وعن ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ وعن: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ ﴾ فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب، أخطأوا في الكتابة.

قلت تأويله ظاهر، وذلك أن عروة لم يسأل عائشة فيه عن حروف الرسم التي تزداد فيها لمعنى، ويُقَصَّ منها لأخرى، تأكيداً للبيان، وطلباً للحققة، وإنما سألها فيه عن حروف من القراءة المختلفة الألفاظ، المحتملة الوجوه، على اختلاف اللغات التي أذن الله عز وجل لنبيه عليه السلام ولأئمة في القراءة بها، وال لزوم على ما شاءت منها؛ تيسيراً لها، وتوسعة عليها.

وما هذا سبيله، وتلك حاله: فعن اللحن والخطأ والوهم والزلل بمعزل؛ لفشوه في اللغة ووضوحه في قياس العربية.

وإذا كان الأمر في ذلك كذلك، فليس ما قَصَدْتُهُ فيه بداخل في معنى المرسوم، ولا هو من سببه في شيء، وإنما سَمِيَ عروة ذلك لحناء، وأطلقت عائشة على مرسومه كذلك الخطأ، على جهة الاتساع في الإخبار، وطريق المجاز في العبارة؛ إذ كان ذلك مخالفاً لمذهبهما وخارجاً عن اختيارهما.

وكان الأوجه والأولى عندهما الأكثر والا فشى ليهما، لا على وجه الحقيقية والتحصيل والقطع؛ لما بيّناه قبل من جواز ذلك وفشوه في اللغة، واستعمال مثله في قياس العربية، مع انعقاد الإجماع على تلاوته كذلك دون ما ذهب إليه، إلا ما كان من شذوذ<sup>21</sup> أبي عمرو بن العلاء في (إن هذين) خاصة، هذا الذي يُحمل عليه هذا الخبر، ويتأول فيه، دون أن يقطع به على أن أم المؤمنين رضي الله عنها مع عظيم محلها، وجليل قدرها، واتساع علمها، ومعرفتها بلغة قومها، أحنث الصحابة، وخطأت الكتبة، وموضعهم من الفصاحة والعلم باللغة، موضعهم الذي لا يجهل ولا ينكر، هذا ما لا يسوغ ولا يجوز.

وقد تأول بعض علمائنا قول أم المؤمنين: (أخطئوا في الكتاب) أي أخطئوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة، بجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك: خطأ لا يجوز؛ لأن ما لا يجوز مردود بإجماع، وإن طال مدة وقوعه، وعظم قدر موقعه. وتأول اللحن أنه: القراءة واللغة كقول عمر رضي الله عنه وأبي أقرؤنا وإنا لنندع بعض لحنه؛ أي قراءته ولغته، فهذا بين، وبالله التوفيق» (الداني، 2016م، الصفحات 121-122).

وقراءة أبي عمرو (إن هذين) بالياء؛ لأنّ تثنية المنسوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب، وأبو عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحتها، كما أنّ القارئ في قول الله جل وعز: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ [ المائدة 25 ] مستغن عن الاحتجاج على منازعه إن نازعه في صحة قراءته (أبو زرعة، 1997م، صفحة 454).

وكون أبي عمرو مستغنياً عن الاحتجاج على منازعه إن نازعه؛ لأنّ صحة الرواية متفق عليها بين الجميع، ولا مدخل للطعن فيها أبداً، وهو ما قرره البنّا الهمياني: «ولا يُردُّ بهذا على أبي عمرو وكما جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس، مع صحة القراءة به، وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها» (البنّا الهمياني، 2009م، صفحة 2 ج 170).

وأتباع رسم المصحف من شروط القراءة الصحيحة، وهي صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف التي أرسل بها سيدنا عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار ولو احتمالاً، يقول ابن الجزري في طيبة النشر:

فَقُلُّ مَا وَأَفَقُّ وَجْهَ نَحْوِ \* وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالٌ يَخْوِي  
وَصَوِّحَ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ \* فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ  
وَحَيْثُ مَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ \* شُدُودَهُ لَوْ أَنَّ فِي السَّبْعَةِ

(ابن الجزري، 1994م، صفحة 32)

<sup>21</sup> الشذوذ هنا الانفراد، كما عند ابن منظور: «شذذ: شذَّ عنه يشذُّ ويشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذٌّ» (لسان العرب) (ج 3 ص 494). المقصود هنا: الشذوذ بالمفهوم اللغوي لا القرآني، لأنّ الشاذ عند القراء ليس من القرآن. كما عند ابن مجاهد إذ اعتبر ما في السبعة صحيحاً، وما كان خارجاً عنه اعتبره شاذاً.



وينبغي التفتن في مثل هذه المسألة إلى أن المصاحف أصول ثوان، تالية في الرتبة، وليست أصولاً أولى؛ إذ الأصل في القراءة الرواية والمشافهة والسماع، وهذه القراءة المخالفة في الرسم فيها يسيرة، ومثلها لا يضرب، إذ تُمَثِّيه صحّة القراءة، وجلالة القارئ بها، وهو أبو عمرو، وكان أعلم الناس بما يجوز وما لا يجوز، قال في النشر: «على أن مخالفت صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة» (ابن الجزري، 2013م، صفحة ج1 ص12 و134).

توجيه القراءة الرابعة وهي قراءة الجماعة: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا نِ ﴿ طه: 62 ﴾ [إن] بتشديد النون، و﴿ هَذَا نِ ﴾ بالألف وتخفيف النون، للباقيين، وهم: نافع، وابن عامر، وشعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف في اختياره.

وفسر أبو علي الفارسي هذه القراءة في كتابه الحجة بما يقتضيه السياق السابق والأحق للآية الكريمة، فوجد ﴿إن﴾ بمنزلة (نعم) في كونها تنصرف إلى تصديق أنفسهم فيما ادّعوه من السحر، واستدرك قائلا: « وأن تُصرّف إلى النَّاصِبَةِ لِلَّاسِمِ أُولَى » لما علله؛ فقبله قوله: ﴿ فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ [ طه 61 ] فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون، هل هما ساحران على ما ظنوه، وبعده: ﴿ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ ﴾ [ طه 62 ] فهذا يؤكد أنها النَّاصِبَةُ لِلَّاسِمِ مع ما في دخول اللام في الخبر من البعد<sup>22</sup>.

﴿ هَذَا نِ ﴾ ههنا في موضع نصب؛ لأنه اسم (إن) و﴿ لَسَاحِرَانِ ﴾ خبره، وحسن دخول اللام؛ لأنه في خبر (إن) وأجمع معظم القراء على هذا الحرف، واستحسنوه لأنه مذهب أكثر القراء، وبه يقرأ، وهو قوي في العربية (الزجاج، 1998م، صفحة ج3 ص364)<sup>23</sup>. قال ابن مالك (ابن مالك، 2021م، صفحة 155):

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ \* لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ إِي تِي لُورُز

والمعنى: «يجوز دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة، نحو: (إن زيدا لقائم)» (العقيلي، 2013م، ص332) قال أبو الفتح بن جني: « وإذا كانت (إن) مشددة فأنت في إدخال اللام في الخبر وتركها مخير، تقول: (إن زيدا قائم) وإن زيدا لقائم» (ابن جني، 2012م، صفحة ج2 ص54).

واختلف النحاة في تفسيره، وذكر الفراء أن القراء اختلفوا فيه، وأن بعضهم ذهبوا إلى أنه لحن، ولكن مَضَوْ عليه، لكيلا يخالفوا الكتاب، قال: « قد اختلف فيه القراء فقال بعضهم: هُوَ لحن، ولكننا نمضي عَلَيهِ، لئلا نُخَالَفَ الْكِتَابَ » (الفراء، بدون سنة طبع، صفحة ج2 ص183). واستدل بالأثر المروي عن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها قالت: « هذا عمل الكُتَّابِ أخطأوا في الكتاب ». واستدل به بالأثر المروي عن أمنا عائشة رضي الله عنها المتقدم في توجيه قراءة أبي عمرو، فهو كما ذكر أبو عمرو الذاتي في المقنع؛ إذ سمى عروة ذلك لحنًا، وأطلقت عائشة على مرسومه كذلك الخطأ على جهة الاتساع في الإخبار وطريق المجاز في العبارة لفشوه في اللغة ووضوحه في قياس العربية.

<sup>22</sup> ينظر النص بتمامه في الحجة للقراءات السبعة: (ج5 ص230). وأورده المهدي في التحصيل مختصراً: (ج3 ص1970).  
<sup>23</sup> الموضع في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم: (ص837). «سر صناعة الإعراب»، لابن جني: (ج2 ص54).

وإذا كانت قراءة أبي عمرو بالياء مشكلةً من جهة مخالفتها المجمع عليه في المصاحف، فقراءة الجماعة مشكلةً في كونها خالفت الأشهر والأوجّه من اللغة العربية، وهو ما عبر عنه الزجاج بقوله: « وهذا حرف مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره » (الزجاج، 1988م، صفحة 3 ص 363)<sup>24</sup>.

وقد تضمنت مصنفات الاحتجاج والتوجيه والمعاني والإعراب توجيه هذه القراءة المشكلة بين مطيل في البيان ومختصر، وأجمع الأقوال وأحسنها ترتيباً ما ذكره الإمام أبو شامة المقدسي في إبراز المعاني له، قال:

« هذه سبعة أوجه صالحة لتعليل لغة من لا يقلب ألف (هَذَا) وهي مفرقة في كتب جماعة من المصنفين، يوردونها على أنها وجوه في الاحتجاج لهذه القراءة، وليست الحجة إلا في كونها لغةً لبعض العرب»<sup>25</sup> ثم قال: مدار الأقوال المنقولة عنهم في ذلك على وجهين (الزجاج، 1998م، صفحة 3 ص 221):

أحدهما: أن يكون ((هَذَا)) اسماً لـ: ((إِنَّ)).

والآخر: أن يكون ((هَذَا)) مبتدأ.

فإن كان اسماً لـ (إن) فلا يتوجه إلا على أنه لغة لبعض العرب يقولون هذان في الرفع والنصب والجر كما يلفظون لسائر الأسماء المقصورة، كعصا وموسى، وكذا ما معناه التثنية نحو (كلّا) إذا أضيف إلى الظاهر اتّفاقاً من الفصحاء وإلى الضمير في بعض اللغات (الزجاج، 1998م، صفحة 3 ص 221).

قال الزّجّاج: حكى أبو عبيد عن أبي الخطاب<sup>26</sup> -وهو رأس من رؤساء الرواة- أنّها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنّصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ويقولون: ضربته من أدنائه، ومن يشتري مني الخُفّان (الزجاج، 1988م، صفحة 3 ص 362)<sup>27</sup>، وفي المثال المشهور: (ضَرَبْتُهُ بِأَبَا قُبَيْسٍ) لأنه يقدر الحركات على الألف المقصورة.

قال: وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة بني الحارث بن كعب (الزجاج، 1988م، صفحة 3 ص 362)، وقال أبو عبيد: كان الكسائي يحكي هذه اللغة عن بني الحارث بن كعب وخُتَمَ وزبيد<sup>28</sup> وأهل تلك النّاحية، وقال الفراء: «أنشدني رجل من أسد عن بعض بني الحارث:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَأَوْرَأَى \* مَسَاغَا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا<sup>29</sup>

(الفراء، بدون ستة طبع، صفحة 2 ص 184)

<sup>24</sup> «حجة القراءات» لأبي زرعة: (454).

<sup>25</sup> «إبراز المعاني من حرز الأمان» لأبي شامة: (ج 3 ص 226).

<sup>26</sup> وأبو الخطاب هو عبد الحميد بن عبد المجيد، الأقفش الكبير النحوي، من أئمة النحو واللغة، أخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى وسيبويه وغيرهما. «إنباه الرواة» للقطي: (ج 2 ص 157).

<sup>27</sup> «إعراب القرآن» للنحاس: (ج 3 ص 45) «الحجة للقراءات السبعة» لأبي علي الفارسي (ج 5 ص 232). «حجة القراءات» لأبي زرعة: (ص 456). «معاني القرآن» للفراء: (ج 2 ص 184).

<sup>28</sup> زبيد وختم وكنانة بن زيد وبنو الحارث بن كعب قبيلة عظيمة من قبائل العرب من قحطان «خزانة الأدب ولب لسان العرب للبيداري» (ج 7 ص 454).

<sup>29</sup> هذا البيت للمتمس وهو جرير بن عبد المسيح، «اللسان» (صم) فصل الصاد المهملة. البيت في «شرح المفصل» لابن يعيش: (ج 2 ص 355) و«إعراب القرآن» للنحاس: (ج 3 ص 184).

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكي عنه أيضا: (هَذَا خَطُّ يَدَا أُخِي أَعْرِفُهُ» (الفراء، بدون ستة طبع، صفحة 2 ص 184).  
أراد: لنايبه وأراد: يدي.

وقال غيره هي لغة بني العنبر وبني الهجيم، ومراد وعذرة، وبعضهم يفر من الياء مطلقا في التثنية والأسماء الستة و(على)  
و(إلى)، قال الراجز:

أَيُّ قَلْبٍ وَصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا \* طَارُوا عَالَاهُنَّ فُطِرَ عَالَاهَا  
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا \* قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا  
(البغدادي، 1998م، صفحة 7 ص 113)<sup>30</sup>.

أراد: غايتها، وأما أباه فإنه أجراه مجرى عساها (ابن أبي مريم، صفحة 837).  
قال هوبر الحارثي<sup>31</sup> أنشده الكسائي:

تَزُوْدَ مِنَّا بَيْنَ أَدْنَاهُ ضَرْبَةٌ \* دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ<sup>32</sup>  
(الزمخشري، 2001م، صفحة 2 ص 355)

أراد: أدنيه.

وأنشد غيره:

كَأَنَّ صَرِيْفَ نَابَاهُ إِذَا مَا \* أَمْرَهُمَا تَرْتَمِ أخطَبَانِ  
(ابن أبي مريم، صفحة 837)

أراد نايبه وأخطبين.

وأنشد آخر:

إِنَّ لِسَانِي عِنْدَنَا دِيْوَانَا \* أَخْرَى فَلَانَا وَإِنِّي فِلَانَا  
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَلْفَ وَالْعَيْنَاتَا \* وَمَنْخَرَيْنِ أَشْهَبَهَا ظَبْيَانَا<sup>33</sup>

(ابن يعيش، 2001م، صفحة 2 ص 356)

أراد: العينين والظبيانين.

وقال أبو حاتم: قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء يفتح ما قبلها ألفا فيقول: (جنت إلاك) و(سَلَّمْتُ عَلَاكَ).

<sup>30</sup> هذان البيتان من الرجز المشطور، نسيهما قوم إلى أبي النجم العجلي آخرون إلى روبة ابن العجاج: «خزانة الأدب» للبغدادي: (ج 7 ص 113) بلفظ (فشل علاها). «شرح المفصل لابن يعيش» «الموضح في وجوه القراءات» لابن أبي مريم: (837).

<sup>31</sup> هو هوبر الحارثي كما في «اللسان» و«التاج»: (هبا) والشاهد من غير عزو في و«شرح الهداية» لمكي (ص 617) و«خزانة الأدب» للبغدادي: (ج 7 ص 453). و«فتح القدير» للشوكاني: (ج 3 ص 441).

<sup>32</sup> البيت في «جمهرة اللغة» لابن دريد: (ج 2 ص 707) و«الموضح في وجوه القراءات» لابن أبي مريم: (837).

<sup>33</sup> «شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية» ج (1 ص 203).

قال أبو شامة: « فإذا ثبتت هذه اللُّغة فقد وجَّهها النُّحاة بوجه منها: ما يشمل جميع مواضع التَّننية، ومنها ما يختصُّ باسم الإشارة » (أبو شامة، 2012م، صفحة 3 ج 3 ص 221).

قيل: «سُبَّهت ألف التَّننية بألف (يفعلان) فلم تُعَيِّر. قال أبو جعفر: « سُبَّهت الألف في قولك (هذان) بالألف في (يفعلان) فلم تُعَيِّر » (النحاس، 1985م، صفحة 3 ج 3 ص 47) <sup>34</sup>.

وقيل: لأن الألف حرف الإعراب عند سيبويه، وحرف الإعراب لا يتغير. ومن بين ما في هذا: قول سيبويه: واعلم أنك إذا تَنَّيت الواحد زدت عليه زائدتين، الأولى منهما حرف مد ولين، وهو حرف الإعراب، قال أبو جعفر: فقول سيبويه: وهو حرف إعراب، يوجب أن الأصل أن لا يتغير إنَّ هذان، جاء على أصله ليعلم ذلك وقد قال الله جل وعز: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [المجادلة 19] ولم يقل: (استحاذ) فجاء على هذا ليدل على الأصل، إذ كان الأئمة قد رووها، وتبين أنها الأصل، وهذا بين جدا (النحاس، 1985م، صفحة 3 ج 3 ص 47).

وقيل: الألف في (هذان) هي ألف (هذا) وألف التَّننية حذفت لالتقاء الساكنين، قال أبو عبد الله الشيرازي المعروف بابن أبي مريم: «أن يكون ألف الأصل، أعني ألف (هذا) وحذفت ألف التَّننية؛ لأنها اجتمعت مع ألف (هذا) فحذفت لالتقاء الساكنين، وإنما حذفت التَّننية، لأنَّ النون ههنا لازم لا يسقط، فصار دليل التَّننية، ودخول اللام في (لَسَاحِرَانِ) على هذا حسن، لأنها دخلت على خبر (إنَّ)» (ابن أبي مريم، صفحة 839) <sup>35</sup>.

وذكر ابن أبي مريم أن هذا الوجه زينه أبو علي في الحجة، والأمر ليس كذلك، بل إنَّ أبا علي لم يعتبر هذا التفسير بمستقيم، وأورد مذهبه مطولا في كتابه الحجة واختصره المهدي في التحصيل فقال: « ومن زعم أن الألف في هذان هي الألف في هذا فليس بمستقيم؛ ولو كانت كذلك لم تنقلب ياء في قولك هذين فانقلابها يدل على أنها ألف التَّننية، ويدل على أن ألف (هذا) محذوفة، وأنَّ الألف للتَّننية، قولهم في التَّننية (الذي) (الذان) وكما حذفت الياء كذلك حذفت الألف » (الفارسي، بدون، الصفحات ج 25 ص 230-231) <sup>36</sup>.

وقيل: جعلوا (هذان) لفظا موضوعا للتَّننية مبنيا على هذه الصفة كما قالوا في المضمرة: أنتما وهما؛ لأن أسماء الإشارة أسماء مبنيات كالمضمرات فلم تعرب تثنيتهما (أبو شامة، 2012م، صفحة 3 ج 3 ص 221).

وقيل: فروا من ثقل الياء إلى خفة الألف لما لم يكن هنا على حقيقة التَّننية بدليل أنه لم يقل (ذيان) كما يقال: رحيان وحليان (أبو شامة، 2012م، صفحة 3 ج 3 ص 221).

<sup>34</sup>«التحصيل لفوائد كتاب التفصيل» المهدي: (ج 3 ص 1969).

<sup>35</sup> ذكره الجرجاني، نقلا عن «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل» (ج 3 ص 1970).

<sup>36</sup>«التحصيل لفوائد كتاب التفصيل» المهدي: (ج 3 ص 1969).

وقال الفراء: الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما تُثبتت زدتُ عليها نونا، ثم تركتُ الألف ثابتة على حالها، لا تزول على كل حال، كما فعلوا في (الذي) ثم زادوا نونا تدل على الجمع فقالوا (الذِين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كذا تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه (أبو زرعة، 1997م، صفحة 456)<sup>37</sup>.

قال أبو شامة: وإنما اکتفوا بالنون في هذين الضربين؛ لأنها لا تحذف للإضافة، ولما كانت النون تحذف من غيرهما للإضافة احتاجوا إلى ألف تبقى دلالة على التنثية، قال: «وكنانة تقول اللذون» (أبو شامة، 2012م، صفحة ج 3 ص 221)<sup>38</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس: سألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية فقال: إن شئت أحببتك بجواب النحويين، وإن شئت أحببتك بقولي، فقلت بقولك، فقال: سألتني إسماعيل بن إسحاق عنها فقلت: القول عندي أنه لما كان يقال: (هذا) في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة، وكانت التنثية يجب ألا يغير لها الواحدُ أجريت التنثية مجرى الواحد، فقال: ما أحسن هذا لو تقدمت بالقول به حتى يؤنس به فقلت: فيقول القاضي به حتى يؤنس به، فتبسم (النحاس، 1985م، صفحة ج 3 ص 64)<sup>39</sup>.

فيحمل المثنى على المفرد والجمع، وهذا لا يحتاج إلى أي تقدير، فتبقى (إن) على بابها ويكون اسمها مبنيًا كبناء (إن) هذا في المفرد. هذا في نظري أحقّ الأقوال بالتقديم لما فيه من البساطة والخلو من التكليف لأن حمل المثنى على مفردة وجمعه له نظائر كثيرة عند النحاة واللغويين لا يتسع المجال لذكرها.

ويمكن أن تُحمل على مراعاة التناسب، حيث تتردد ألف التنثية في ألفاظ الآية، فناسب أن تبقى في كلماتها على هيئة واحدة.

قال أبو شامة: هذه سبع أوجه صالحة لتعليل لغة من لا يقلب ألف هذا وهي مفرقة في كتب جماعة من المصنفين يوردونها على أنها وجوه في الاحتجاج لهذه القراءة وليست الحجة إلا في كونها لغة لبعض العرب؛ إذ لو لم يثبت كونها لغة لما ساغ لأحد برأيه أن يفعل ذلك لأجل هذه المعاني أو بعضها، فترى بعضهم يقول في تعليل هذه القراءة خمسة أقوال وبعضهم يقول ستة وبعضهم بلغ بها تسعة وليس لها عندي إلا ثلاثة أقوال ذكرنا منها قولاً واحداً وهو أنها على لغة هؤلاء القوم، ووجهنا هذه اللغة بوجوه سبعة، وهذان فيها كلها اسم لـ: (إن) (أبو شامة، 2012م، صفحة ج 3 ص 226).

وأجمع النحاة على أنّ هذا الوجه من أحسن ما حملت عليه الآية، منهم أبو جعفر النحاس قال: «هذا الوجه من أحسن ما حملت عليه الآية؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة، قد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم: أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقال إذا قال سيبويه حدثني من أتق به، فأبما يعنيه، وأبو الخطاب الأقفش، وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة، روى عنه سيبويه، وغيره» (النحاس، 1985م، صفحة ج 3 ص 46)<sup>40</sup>.

<sup>37</sup> «إعراب القرآن» للنحاس: (ج 3 ص 45). «معاني القرآن» للفراء: (ص 184). «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: (ج 3 ص 363). «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل» المهدي: (ج 3 ص 1969). «الهداية إلى بلوغ النهاية» (ج 7 ص 4658).

<sup>38</sup> «معاني القرآن» للفراء: (ص 184).

<sup>39</sup> «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل»: (ج 3 ص 1967).

<sup>40</sup> «حجة القراءات» لأبي زرعة: (ج 3 ص 46).

واستحسنه الرّجّاج بعد أن ذكر اختلاف النّحاة في تفسيره فقال: «لأنّه مذهب أكثر القراء وبه يُقرأ، وهو قوي في العربية» (الزجاج، 1988م، صفحة ج3 ص364).

والآخر: أن يكون ﴿ هَذَانِ ﴾ مبتدأ.

ويندرج ضمنه قولان:

**القول الأول:**

أَنَّ ﴿ إِنَّ ﴾ بمعنى: (نعم)، و﴿ هَذَانِ مَبْتَدَأُ ﴾ خبره، والمعنى: (نَعَمْ، هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) <sup>41</sup>، والقول في دخول اللام في ﴿ لَسَاحِرَانِ ﴾ على ما سيأتي.

و﴿ إِنَّ ﴾ كما قال الرّجّاج قد جاءت بمعنى: نعم <sup>42</sup>، حكى ذلك الكسائي عن عاصم، قال أبو جعفر: النّحاس: ومنها أن يكون ﴿ إِنَّ ﴾ بمعنى: نعم <sup>43</sup>، وحكى سيبويه: أَنَّ ﴿ إِنَّ ﴾ تأتي بمعنى: أجل <sup>44</sup>، ومجيئها على هذا المعنى دليل صحة هذه القراءة كما ذكره السخاوي (السخاوي، 2012م، الصفحات ج3 ص121-123).

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني مبحثاً تحت عنوان (مجيء (إنّ) في الجواب عن سؤال سائل وأمثله) قال: «ثم إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها، أنّه يقصدُ بها إلى الجواب» وساق الأمثلة المبينة لذلك في "باب اللفظ والنظم، فصل في (إنّ) ومواقعها" (الجرجاني، 1992م، صفحة 324).

قال أبو جعفر: حدثنا علي بن سليمان قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري، ثمّ لقيت عبد الله بن أحمد هذا فحدثني قال: حدثنا عمير بن المتوكل قال حدثنا محمد بن موسى النوّغلي من ولد حارث بن عبد المطلب قال: حدثنا عمرو بن جميع الكوفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي وهو علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لا أحصي كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول: «إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه» ثمّ يقول: أنا أفصح قريش كلّها وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص، قال أبو محمد: قال عمير: إعرابه عند أهل العربية: نعم، كأنه أراد: نعم الحمد لله، وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تنطق في خطبتها بنعم (النحاس، 1985م، صفحة ج3 ص45) <sup>45</sup>.

قوله صلى الله عليه وسلم: (إنّ الحمد لله نحمده) بضم الدال على (إنّ) بمعنى: نعم، كأنه أراد: نعم، الحمد لله، والعرب تنطق به (ابن عطية، 1422هـ) <sup>46</sup>.

<sup>41</sup> «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: (ج2 ص357). «شرح المفصل لابن يعيش» (ج2 ص357). «الحجة للقراءات السبعة» لأبي علي الفارسي (ج5 ص230).

<sup>42</sup> «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (ج3 ص363).

<sup>43</sup> «إعراب القرآن» للنحاس: (ج3 ص45).

<sup>44</sup> «الكتاب لسيبويه» (ج3 ص151).

<sup>45</sup> يوجد الخبر أيضاً في: «الهداية إلى بلوغ النهاية» (ج7 ص4658). «تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن» (ج11 ص218).

<sup>46</sup> «تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (3/106). «تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن»: (ج11 ص218).

وقال الشاعر في معنى نعم:

قَالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَبَّمَا \* نَالُ الْغُلَا وَشِيفَا الْغَلِيلِ الْغَايِرُ

(النحاس، 1985م، صفحة 3 ص 45) 47

أي: نعم

وقال ابن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَائِلُ فِي الصَّابُو \* ح يَلْمُنُنِي وَأَلُومُهُنَّ  
وَيَقْلُنَّ: شَيْبٌ قَدْ عَالَا \* ك وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

(ابن يعيش، 2001م، صفحة 2 ص 358) 48

«أي: نَعَم هو كذلك، والهاء لبيان الحركة» (ابن يعيش، 2001م، صفحة 2 ص 359).

فعلى هذا جائز أن يكون قول الله عز وجل: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ بمعنى نعم (النحاس، 1985م، صفحة 3 ص 45).

قال أبو جعفر: أنشدني داود بن الهيثم قال أنشدني ثعلب:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُجِبِّ شِيفَاءُ \* مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ؟ إِنَّ، اللَّقَاءُ

(النحاس، 1985م، صفحة 3 ص 45) 49

أي: نعم .

«وفي حديث فضالة بن شريك: أنه لقي ابن الزبير فقال: إن ناقتي قد نَقَبَ خُفَهَا فاحملني، فقال: ارفعها بجلد واخصفها بهُلْبٍ، وسر بها

الْبُرْدَيْنِ، فقال فضالة: إِنَّمَا أَتَيْتُكَ مُسْتَحْمَلًا لَا مُسْتَوْصَفًا، لَا حَمَلَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ، فقال ابن الزبير: إِنَّ، وراكبها»<sup>50</sup>.

قال أبو شامة: «أن تكون ﴿ إِنَّ ﴾ بمعنى نعم، وقد ثبت ذلك في اللغة؛ كأنهم لما: ﴿ تَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ أفضى

بعضهم إلى بعض فقال المخاطبون: نعم، هو كما تقولون، أو قال لهم فرعون وملؤه: ﴿ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ فانظروا كيف تصنعون في إبطال

ما جاء به فقالوا: نعم، ثم استأنفوا جملة ابتدائية فقالوا: ﴿ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ (أبو شامة، 2012م، صفحة 3 ص 226)<sup>51</sup>.

<sup>47</sup> البيت من غير نسبة في «إعراب القرآن» للنحاس: (ج 3 ص 45). و«شرح المفصل» لابن يعيش (ج 2 ص 359). و«الهداية إلى بلوغ النهاية» (ج 7 ص 4658). و«تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن» (ج 11 ص 218). و«أمالي ابن الشجري» (ج 2 ص 42-65) برواية (نال المنى) و«شرح المفصل» لابن يعيش: (ج 3 ص 359) و«الخرزانه» للبيدادي: (ج 11 ص 215) برواية الأمالي.

<sup>48</sup> البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات كما في شرح المفصل: (ج 2 ص 358). «الكتاب لسبويه» (ج 3 ص 151). والحجة لابن خالويه: 146. و«إعراب القرآن» للنحاس: (ج 3 ص 45). «الموضح في وجوه القراءات» لابن أبي مريم: (837-838). «البيان والتبيين» (ج 2 ص 191). «لسان العرب» (ج 13 ص 31). «الهداية إلى بلوغ النهاية» (ج 7 ص 4658). «تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن» (ج 11 ص 218). «سر صناعة الإعراب» لابن جني: (ج 2 ص 154).

<sup>49</sup> حكاة النحاس في: «إعراب القرآن» (ج 3 ص 45). والشاهد دون نسبة في «الهداية إلى بلوغ النهاية» (ج 7 ص 4658) و«تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن» (ج 11 ص 218). «وفتح القدير» للشوكاني: (ج 2 ص 72).

<sup>50</sup> «لسان العرب» لابن منظور: (ج 13 ص 31). «البيان والتبيين» للجاحظ: (ج 2 ص 192).

<sup>51</sup> «الحجة» للفارسي: (ج 5 ص 230).

قال قطرب: «يجوز أن يكون المعنى: (أجل) فيكون المعنى والله أعلم: ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ قالوا: (أجل) تصديقا من بعضهم لبعض، ثم قالوا: ﴿هَذَا نِسَاجِرَانِ﴾ ويجوز أن يكون اللام داخلة في الخبر على التوكيد « (أبو زرعة، 1997م، صفحة 455).

وهذا القول محكي عن جماعة من النحاة المتقدمين، قال النحاس: « وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق يذهبان. قال: ورأيت أبا إسحاق وأبا الحسن علي بن سليمان يذهبان إليه « (النحاس، 1985م، صفحة ج 3 ص 45).

وقال الزجاج: «والذي عندي والله أعلم وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرنا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو ﴿ إِنَّ ﴾ قد وقعت موقع (نعم) وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى: ﴿هَذَا نِسَاجِرَانِ﴾ (الزجاج، 1998م، صفحة ج 3 ص 363).

واستحسنه النحاة كالمبرّد والزجاج وأبي جعفر النحاس ووصفوه بأنّه من أحسن الأقوال، إلا أنّه فيه أشياء؛ لأنّه إنّما قال: إنّما يقال: (نعم، زيدٌ خارجٌ) ولا يكاد يقع اللام ههنا، وإن كان النحويون قد تكلموا في ذلك، فقالوا اللام ينوي بها التقديم (النحاس، 1985م، صفحة ج 3 ص 46).

وهذا القول يضعفه دخول اللام في خبر المبتدأ، فأنشدوا على ذلك أبياتا وقع فيها مثل ذلك، قال أبو علي: « فإن حملت إنّ على أنّه بمعنى: (نعم) بقي الكلام ﴿هَذَا نِسَاجِرَانِ﴾ فَتَحْصُلُ لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويين فيه: إنّّه يجوز في الشعر على الضرورة» (الفارسي، صفحة ج 5 ص 230)<sup>52</sup>.

وينشدون في ذلك:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ \* يَنْلِ السَّمَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

وأنشدوا أيضا:

أُمُّ الْخُلَيْسِ لَعُجُوزٌ شَهْرَبَةٌ \* تَرْضَى مِنَ الشَّاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

قالوا المعنى: لأنت خالي، والمعنى: لأم الحليس لعجوز.

واستنبط الزجاج لها تقديرا آخر وهو: (لَهُمَا سَاجِرَانِ) فتكون داخلة على مبتدأ ثم حذف للعلم به، واتصلت اللام بالخبر دلالة على ذلك، قال: وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد؛ يعني: القاضي، فقبلاه، وذكرنا أنه أجود ما سمعاه في هذا (الزجاج، 1988م، صفحة ج 3 ص 363).

<sup>52</sup> «حجة القراءات» لأبي زرعة (ص 455). «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لمكي: (ج 2 ص 204).



وهذا تأويل غير مرتضى عند أبي علي الفارسي؛ إذ يفتح أن يُذكر التأكيد ويحذف تفسير المؤكّد، أو شيء من المؤكّد (ابن أبي مريم، صفحة 839)، وهو ما عبّر عنه بقوله: «فإن قلت: أقدّر الابتداء محذوفاً، فإنّ هذا لا يتجه لأمرين: أحدهما: أنّ الذي حملته النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمرّ هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه، والآخر: أنّ التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أنّ الأوجه في الرتبة أن يتمّ الكلام ولا يُحذف ثمّ يؤكّد، فأما أن يحذف ثمّ يؤكّد فليس باللائق في التقدير» (الفارسي، صفحة 5 ج 5 ص 230). فاللام يدل على التأكيد، والمؤكّد لا يليق به الحذف؛ لأنّ الحذف ضدّ التأكيد.

**القول الثاني:** وتكون ﴿إنّ﴾ للتأكيد والتأصبة للاسم<sup>53</sup>. اسمها ضمير الشأن محذوف وجملة ﴿هذان لساحران﴾ خبرها<sup>54</sup>.

قال الزجاج: «النحويون القدماء، الهاء ههنا مضمرة، المعنى: (إنه هذان لساحران)» (الزجاج، 1998م، صفحة 3 ج 3 ص 362) يعني (إنه) ضمير الشأن والجملة بعده مبتدأ وخبر، وفيه بُعد من جهة اللام كما سبق، ومن جهة أخرى وهي حذف ضمير الشأن فذلك ما يجيء إلا في الشعر، وهو قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِي بِنْتِ حَسَا \* نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ<sup>55</sup>

(سبويه، 1988م، صفحة 3 ج 3 ص 72)

الشاهد فيه: قوله: (إنّ مَنْ) حيث أضمّر اسم (إنّ) وهو الأمر أو الشأن، والتقدير: إنّ الأمر من لام، وتفسير آخر: وهو ما ذكره الزّجاج وهو أنّه على إضمار الأمر كما سبق، إلّا أنّ فيه إضماراً آخر، وهو أنّ التقدير: (إنّ هذان لهما ساحران) فأضمّر الشأن، كأنّه قال: (إنّه هذان) فحذف الهاء، ثمّ أضمّر مبتدأ، هو: (هما) فقال: (لهما ساحران) فيكون اسم إنّ مضمراً، وهو الأمر أو الشأن، و(هذان) مبتدأ، و(هما) مبتدأ ثانٍ و(ساحران) خبر المبتدأ الثاني، والجملة أعني: (لهما) و(ساحران) خبر المبتدأ الأول وهو (هذان) والكل خبر (إنّ) واللام في هذا التقدير داخلة على المبتدأ الذي هو (هما) انتقل اللام إلى خبره وهو (ساحران) (ابن أبي مريم، صفحة 836).

وهذا التوجيه لم يرتضه أبو علي، وقال: اللام يدل على التأكيد، والمؤكّد لا يليق به الحذف؛ لأنّ الحذف ضدّ التأكيد (الفارسي، صفحة 5 ج 5 ص 230).

ومنهم من قال: ضمير الشأن والقصة موجود وهو (أنها دان) فيكون اسم الإشارة خالياً من حرف التنبيه ولكن هذا يضعفه مخالفة خط المصحف.

قال أبو علي الشيرازي: «أن تكون (ها) من قوله: ﴿إنّ هذان﴾ ليست للتنبيه بل هي ضمير القصة وهي منفصلة من (دان) ومتّصلة بـ: ﴿إنّ﴾ والتقدير: (إنّها دان لساحران) أي: إنّ القصة دان لساحران، فيكون الضمير ضمير القصة، وهو اسم ﴿إنّ﴾ و(دان) مبتدأ، و﴿لساحران﴾ خبره، وهما جميعاً خبر ﴿إنّ﴾» (ابن أبي مريم، صفحة 840).

<sup>53</sup> «السابق» (ج 5 ص 230).

<sup>54</sup> «الموضح في وجوه القراءات وعليها» لابن أبي مريم: (ص 836). «شرح المفصل لابن يعيش» (2/ 357).

<sup>55</sup> البيت للأعشى ميمون بن قيس في «الكتاب سبويه»، هارون (ج 3 ص 72) ومنسوب لعبيد الله بن قيس الرقيات في «شرح شواهد المغني» (ج 1 ص 126).

ثم قال: «والقول في اللّام على ما سبق من الزيادة، وهذا الوجه ضعيف؛ لأنّه خلاف المصحف» (ابن أبي مريم، صفحة 480).

قال ابن الجزري: «وَلَوْلَا رَسْمُ الْمَصَاحِفِ لَكَانَ جَائِزًا» (ابن الجزري، 2013م، صفحة ج 2 ص 160).

قال أبو شامة: فبان لمجموع ذلك ضعف هذه القراءة؛ فإنها إن حملت على تلك اللغة فهي لغة مهجورة غير فصيحة، ولأن لغة القرآن خلافها بدليل قوله تعالى: ﴿إِخْدَى ابْتِئَتْ هَاتَيْنِ﴾ [القصص 27] وجميع ما فيه من ألفاظ التثنية؛ فإنها إنما جاءت على اللغة الفصيحة التي في الرفع بالألف وبالياء في النصب والجر، وإن حملت على أنّ ﴿إِنَّ﴾ بمعنى (نعم) فهي أيضا لغة قليلة الاستعمال، ويلزم منه شذوذ إدخال لام التوكيد في الخبر كما سبق، وإن حملت على حذف ضمير الشأن فهو أيضا ضعيف ويضعفه أيضا اللام في الخبر، وقراءة (هذين) بالياء ووجهها ظاهر من جهة اللغة الفصيحة لكنها على مخالفة ظاهر الرسم، فليس الأقوى من جهة الرسم واللغة معا إلا القراءة بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ ورفع ﴿هَذَانِ﴾، والله المستعان» (أبو شامة، 2012م، الصفحات 126-127).

#### المبحث الخامس: ترتيب الخلف:

ترتيب الخلف بين القراءة والرواية في الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُتْلَى ﴾ [ طه: 62].

نقرأ لقالون ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بالتشديد والألف ونقصر المنفصل وعليه نسكن ميم الجمع فيندرج يعقوب، ثم نضمّ ميم الجمع فيندرج أبو جعفر، ونرجع لابن كثير ونقرأ له ﴿إِنَّ﴾ بالتخفيف و﴿هَذَانِ﴾ بالألف وتشديد النون والكل على فتح ﴿الْمُتْلَى﴾.

وعلى القصر في المنفصل أيضا نقرأ لأبي عمرو البصري بكماله ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَيْنِ بِنْتَقِيلِ﴾ (إِنَّ) و﴿هَذَيْنِ﴾ بالياء والتقليل في ﴿الْمُتْلَى﴾.

نرجع لقالون فنقرأ له بالمد الوسط في المنفصل على إسكان الميم فيندرج ابن عامر وشعبة عن عاصم، ثم نعطف الكسائي وخلفاً في اختياره فيقرآن ﴿الْمُتْلَى﴾ بالإمالة الكبرى.

ثم يقرأ قالون بالصلة من قوله ﴿يُخْرِجَاكُمْ مِنْ﴾ وصاحب الرتبة بعده أبو عمرو ويقرأ كما ذكرنا وبعدة في الرتبة حفص عن عاصم ويقرأ بتخفيف النونين والألف.

نبدأ من المنفصل ونقرأ لأصحاب الطول في المنفصل، وهم ورش مع مراعاة أصوله في الرواية من ترفيق للراء ونقل للهمزة عند شروطه، وتقليل ﴿الْمُتْلَى﴾ وجها واحدا.

ونرجع من كلمة ﴿لساحران﴾ ونفخم الراء لخلف مع ترك الغنة في النون المدغمة في الياء من ﴿أَنْ يُخْرِجَاكُمْ﴾ على السكت والتحقيق في المنفصل، ثم نقرأ لخالد بالغنة مع تحقيق المنفصل وجها واحدا، وبميلان ﴿الْمُتْلَى﴾ كبرى، وبذلك نكون أتمنا جمع القراءة العشرة للآية الكريمة.

## المبحث السادس: تحرير الخلف:

ليس على هذا الحرف القرآني تحريرات قرآنية لأنه جار على القواعد.

## المبحث السابع: رسم حرف الخلف:

قال أبو عبد الله الخراز في مورد الضمان:

مَعَ الْمُتَنَّى وَهُوَ فِي غَيْرِ الطَّرْفِ \* كَرَجُلَانِ يَحْكَمَانِ وَ اخْتِلاف  
لِابْنِ نَجَاحٍ فِيهِ ثُمَّ الدَّانِي \* قَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي تَكْذِبَانِ 56

(الخراز، 2016م)

وقال أيضا:

وَمَا أَتَى تَنْبِيهًا أَوْ نِدَاءً \* كَقَوْلِهِ هَاتَيْنِ يَا نِسَاءً 57

(الخراز، 2016م)

في شرح المارغني: «أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف المثني، أي الألف التي يختص بها المثني، ولا توجد في المفرد، وهي التي تكون علامة لرفعه، أو تكون ضمير اثنين بشرط أن تقع تلك الألف في غير الطرف بأن تكون حشواً، أي وسطاً، ثم مثل ب: ((رَجُلَانِ)) و ((يَحْكَمَانِ)) مشيراً بتعدد المثال إلى أن المثني هنا نوعان: اسم ك: ((رَجُلَانِ)) و ((فَتَيَانِ)) و ((يَدَاكَ)) و ((فَدَانِكَ)) و ((هَذَانِ)) و ((وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ)). وفعل ك: ((يَحْكَمَانِ)) و ((وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ)) و ((تُكْذِبَانِ)).

وإطلاق اسم المثني على الفعل مجاز، واحتراز بقوله: (وهو في غير الطرف) من الألف المتطرف في المثني، فهو ثابت اتفاقاً نحو: ((إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ)) ((تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ)) ((وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا)) ((حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ)).

ثم أخبر أن أبا داود نقل الخلاف بين المصاحف في ألف المثني مطلقاً، وأن أبا عمرو إنما نقل الخلاف بينهما في ألف ((تُكْذِبَانِ)) من المثني» (المارغني، 2016م).

ثم أخبر عن جميع شيوخ النقل بحذف ألف كل لفظ دال على تنبيهه، أو نداء، ثم مثل للأول ب: ((هَاتَيْنِ)) وللثاني ب: ((يَا نِسَاءً)) (المارغني، 2016م، صفحة 176).

قال أبو عمرو: «وأجمع كتاب المصاحف على حذف الألف من الرسم في مواضع منها أن تكون بعد الهاء التي للتنبيه اختصاراً أيضاً نحو: ((هَذَانِ)) بطه» (الداني، 2016م، صفحة 1 ج 190).

56 البتان رقم: 117-118  
57 البيت: 151.

وقال أيضا: « وفي طه: ﴿ إِنَّ هَذَا ن ﴾ قال أبو عبيد: (وكذلك رأيت التثنية المرفوعة كلها فيه بغير ألف) ويقصد بـ: (فيه) مصحف عثمان بن عفان الذي اطلع عليه أبو عبيد القاسم بن سلام « (الداني، 2016م، صفحة ج1 ص190).

روى الداني في المقنع بسنده عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: « رأيت في الإمام مصحف عثمان بن عفان، استخرج لي من بعض خزائن الأمراء، ورأيت فيه أثر دمه» (المارغني، 2016م، صفحة 390).

وجاء عند أبي داود في مختصر التبيين: « وفيه من الهجاء: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا نَسَاجِرَانِ ﴾ كتبه بحذف الألف قبل النون في الكلمتين، وقبل الهاء أيضا على الاختصار، وكذا بعد الهاء، وحكى أبو عبيد أنه رأى ذلك في الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه استخرج له من بعض خزائن الأمراء، قال: ورأيت فيه أثر دمه في مواضع منه رضي الله عنه» (أبو داود، 1421هـ، ج2 ص846).

قال: « وهكذا رأيت رفع الالفين في جميع ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا بالخفض والنصب كتبوها بالياء ولا يسقطونها» (أبو داود، 1421هـ، صفحة ج2 ص864).

ذكر المهدي عن أبي عبيد أن (هَذَا ن) بغير ألف، قال: «وكذلك رأيت التثنية المرفوعة كلها بغير ألف»<sup>58</sup>.

#### خاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

- فإن توجيه القراءات المشكلة دليل إعجاز القرآن الكريم، وأنه كلام الله لا مدخل لبشر في نظمه، ذلك أن كبار النحاة تكلفوا توجيه ما أشكل عندهم من قراءات ولم يتجرأ أو يتجاسر أحد منهم على تغييره أو تبديله. فهي دليل حفظ الله تعالى لهذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بل سخرُوا أقلامهم ووهبوا أنفسهم للدفاع عن كتاب الله تعالى، فأدركوا أن ذلك من حفظ الله تعالى لكتابه.
- وقد استشكل القراء قراءة ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا نَسَاجِرَانِ ﴾ من جهة مخالفة الأوجه عربية ومن جهة مخالفة المجمع عليه في رسم المصاحف، أما من جهة الرواية والسند فهم مجمعون على صحتها لجميع من ذكر من القراء العشرة.
- وَوَصَفُ النُّحَاةِ للقراءة بعد توجيهها بكونها لغة حسنة تقوية لها، فإنما هو مما يُعْرَفُ عندهم من صور المفاضلة بي اللهجات القديمة التي وردت في كتب الخليل وسيبويه والأخفش والقراء، وقد أجمع اللغويون أن اللغة إذا وردت في القرآن فإنها تصبح حينئذ عنصرا من عناصر الفصحى العامة، بل ويرفع من شأنها حيث استخدمت في أرقى نص نموذجي لها، فالقراءات ما دام سندها الرواية، ودعامتها السماع، فهي من أجَلِ هذا أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره، وهو ما نجده عند ابن مالك في ألفيته عند ذكره لدليل عدم لزوم إعادة الخافض بقوله:

<sup>58</sup> هجاء مصاحف الأمصار: (76).

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفِ عَلَى \* ضَمِيرِ خَفَضٍ: لِأَزْمَاءٍ قَدْ جُعِلَ  
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمَاءٍ، إِذْ قَدْ أَتَى \* فِي السَّنْظِمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُنْبَتًا (ابن مالك، 2021م، ص264)

قال ابن الناظم في معنى البيتين: «فجعل الدليل على عدم لزوم إعادة الخافض، مع المعطوف على الضمير المجرور وروده في السماع نظماً ونثراً، كقراءة حمزة: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [ النساء 1] بخفض ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي وغيرهم» (ابن مالك، 2021م، ص386)

● وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [ البقرة 215] فالتقدير: «وصدَّ عن المسجد الحرام» (الأخفش، بدون، صفحة 184)<sup>59</sup> بتقدير حرف الجر (عن).

● وقال ابن مالك أيضاً في الدفاع عن وجه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي في قراءة ابن عامر من قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [ الأنعام 138]. فتلا ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ ﴾ بضم الزاي وكسر الياء، ورفع لام ﴿ قَتَلَ ﴾ ونصب دال ﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾ وخفض رفع همزة ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾.

وَعَمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ \* وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ

(ابن مالك، 1982م، صفحة ج2 ص979)

وقد استشهد ابن الجزري في النثر بهذا البيت لقراءة ابن عامر وفيه: (وَحَجَّتِي) بدل (وَعَمْدَتِي) (ابن الجزري، 2013م، ج2 ص264).

● ولله در أبي عمرو الداني في قوله في جامع البيان عند ذكر تلحين سيبويه وغيره لأبي عمرو في إسكان (بارئكم) و(يأمركم) بدعوى أن كسرة الهمزة كسرة إعراب، فقد رد عليهم في قوله: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية وإذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها» (ابن الجزري، 2013م، صفحة ج1 ص120).

● ولذلك كان كثير من النحويين لا ينكرون قراءة من القراءات التي وردت عن القراء السبعة ولا يضعفونها ولا يردونها، وأقصى ما يقولون: إنها جارية على لغة بني فلان، وعلى لغة قبيلة كذا، احتفاظاً لخط المصحف المجمع عليه بالحرمة، ومثل ذلك قول الله عز وجل ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [ يوسف 31] في لغة أهل الحجاز، قال سيبويه: «وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف» (سيبويه، 1988م، صفحة ج1 ص59). يعني أنهم يبقون خبر (ما) مرفوعاً لذلك يقال لها (ما) التميمية، ويقولون للأخرى (ما) الحجازية تفرقة بينهما.

ولله المنّة ومنه نستمدّ العون والتوفيق، وصلى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.

<sup>59</sup> و«تفسير الطبري = جامع البيان ط دار التربية والتراث» (ج4 ص307).

## قائمة المصادر والمراجع:

## مصنف ورش الحاسوبي

## مصنف أبي عمرو الدوري

- 1- إبراز المعاني من حرز الأمانى تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الشهير بأبي شامة (ت.665هـ). دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة: 1433هـ-2012م.
- 2- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف أحمد بن محمد بن عبد الغنى البنا الدمياطي (ت.1117هـ)، تحقيق عبد الرحيم الطرهنى، دار الحديث، سنة الطبع: 1430هـ-2009م.
- 3- الإتيان في علوم القرآن تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي (849-911هـ) تحقيق: محمد لأبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- 4- الإجازة القرآنية من أبي زيد عبد الرحمن المنجرة لأبي إسحاق الخلوفي عرض ودراسة وتحليل، إعداد فاطمة أمهار وهو عبارة عن بحث تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قراءات قرآنية، نوقش برحاب معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة: أ.د عبد الهادي حميتوا مشرفا. أ.د محمد جميل مبارك مناقشا أ.د مصطفى سليمي مناقشا.
- 5- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات صنعة الإمام المقرئ الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي (371-444هـ) حققه وعلق عليه: محمد بن مجقان الجزائري، دار المعنى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.
- 6- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت.338هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتاب ومكتبة النهضة، الطبعة الثانية: 1405هـ-1985م.
- 7- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ-1982.
- 8- الانتصار للقرآن لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت 403هـ) تحقيق: د. محمد عصام القضاة، نشر: دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م.
- 9- البيان والتبيين لعمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) عام النشر: 1423هـ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- 10- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، عدد الأجزاء: ٤٠، أعوام النشر: (1385-1422هـ) = (1965-2001م).
- 11- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

- 12- التّحصيل لفوائد كتاب التّفصيل الجامع لعلوم التنزيل، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدي (المتوفى بعد 430هـ) تحقيق مجموعة من الباحثين، إشراف الشاهد البوشيخي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1443هـ-2021م.
- 13- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى: 1406-1986.
- 14- تهذيب التهذيب تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.
- 15- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، السنة: 1384هـ-1964م، دار الكتب المصرية – القاهرة.
- 16- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى: 1987م.
- 17- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة: 1418هـ-1997م.
- 18- الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت.370هـ)، تحقيق أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية سنة: 1428هـ-2007م.
- 19- الحجة للقراءات السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تصنيف: أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت. 377هـ) حققه بدر الدين قموجي وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المؤمن للتراث (بدون سنة طبع).
- 20- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت.1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة: 1418هـ-1998م.
- 21- الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت 672هـ) تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، محققة على نسخة مقروءة على تلميذ الناظم وعليها خطه وإجازته، ونسخة بخط ابن هشام ونسخ مقروءة على أبي حيان وابن السراج وابن عقيل والفيروزآبادي، ونسخ أخرى الطبعة: الرابعة، 1442هـ - 2021م.
- 22- الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ) تحقيق: عبد الرافع رضوان الشراقوي، الطبعة: الأولى، 1438هـ - 2017م، دار البشائر الإسلامية.
- 23- دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت.471هـ) أو سنة (474هـ) قرأه وعلق عليه أبو فهد محمود ومحمد شاكر، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة: سنة: 1413هـ-1992م.
- 24- دليل الحيران على مورد الظمان في فني الرسم والضبط لأبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي الشهير بالخرّاز الفاسي المغربي (ت.718هـ-1318م) بشرح الشيخ الإمام إبراهيم المارغني التونسي (ت.1281هـ-1349هـ-1865م-1931م). تحقيق عبد السلام محمد البكاري، دار الأمان، الطبعة الثانية: 1437هـ-2016م.

- 25- سر صناعة الإعراب تأليف أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى (392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل شارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاتة عامر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة: سنة: 2012.
- 26- سنن سعيد بن منصور (ت 227 هـ) دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
- 27- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، المكتبة العصرية، بدون عدد الطبعة: 1434هـ-2013م.
- 28- شرح الدرر المضية في القراءات الثلاث المرضية للإمام الحافظ المقرئ محمد بن حمد بن الجزري المتوفى سنة (833هـ) رحمه الله تعالى، تأليف العلامة المقرئ المحقق الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي المتوفى سنة (1409هـ) رحمه الله تعالى، تحقيق: أ.د. سالم محمد محمود أحمد الجكني، الطبعة الأولى: 1438هـ-2017م. الناشر: برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة.
- 29- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1402هـ-1982م.
- 30- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1402 هـ - 1982م.
- 31- شرح المفصل للزمخشري، تأليف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى: 1422هـ-2001م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 32- شرح الهداية للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت.440هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، 1415هـ. (أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير تقدم بها المحقق لقسم الدراسات العليا، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).
- 33- غاية النهاية في طبقات القراء للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري دمشقي الشافعي (ت.833هـ) طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها سنة 1932م ج. بروجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 2006م-1427هـ.
- 34- فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى: 1414.
- 35- فتح الوصيد في شرح القصيد تأليف علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت.643هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة: 1433هـ-2012م.



- 36- فضائل القرآن تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (157-224هـ) تحقيق: مروان العطية ومحسن خرابة وفاء تقي الدين، دار ابن كثير دمشق، بدون سنة طبع.
- 37- كتاب التيسير في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عنى بتصحيحه أوتويرتزل، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى: 1426هـ-2005م.
- 38- الكتاب لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة، سنة: 1408هـ-1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 39- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت.437هـ) تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، سنة الطبع: 1428هـ-2007م.
- 40- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي الحنبلي الشهير بشعلة (ت.656هـ) أدار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة: 1433هـ-2012م.
- 41- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت 711هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الطبعة الثالثة، السنة: 1414هـ، دار صادر - بيروت.
- 42- مَثْنُ «طَبِيبَةِ النَّسْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ) تحقيق: محمد تميم الزغبي، نشر: دار الهدى، جدة، الطبعة الأولى: 1414هـ-1994.
- 43- متن الشاطبية = حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع للقاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (ت 590هـ) تحقيق: محمد تميم الزغبي، الطبعة: الرابعة، 1426 هـ - 2005 م ، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية
- 44- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ.
- 45- مختصر التبيين لهجاء التنزيل للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت.496هـ) دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1421هـ.
- 46- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت.207هـ) تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار وأحمد يوسف النجاتي، الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون سنة طبع).
- 47- معاني القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت.215هـ) (بدون سنة طبع).
- 48- معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم السري (ت.311هـ) شرح وتحقيق: عبد الجليل عبه شلبي، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م.
- 49- معرفة القراء الكبار على طبقات الأعصار للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت.748هـ) تحقيق محمد بن عيد الشعباني تحت إشراف جمال الدين محمد شرف، نشر: دار الصحابة التراث بطنطا.

- 50-** مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري لأبي عمر الداني (ت.444هـ) تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى: 1428هـ-2008م.
- 51-** المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت.444هـ) دراسة وتحقيق: بشير بن حسن الحميري، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة البحرين، وشركة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى: 1437هـ-2016م.
- 52-** منظومة مورد الظمان في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل في الضبط، من نظم الإمام المقرئ محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز (ت.718هـ) تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ودار الكتب المصرية، الطبعة الأولى: 1427÷-2006م، الطبعة الثانية: 1434هـ-2013م.
- 53-** النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ) تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ) المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- 54-** النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ) تحقيق: الدكتور أيمن رشدي السويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى: 1439هـ-2013م.
- 55-** الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧ هـ) تحقيق مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الطبعة الأولى: السنة: 1429هـ- 2008م، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة.
- 56-** الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت 1403هـ) الطبعة الرابعة، السنة: 1412 هـ - 1992 م، مكتبة السوادي للتوزيع.